الإصلاحات السياسية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على عينة من دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى *

نسرين مصطو مصطو شرفاني[1] و مفيد ذنون يونس[2]
[1]المعهد الفني- زاخو، جامعة دهوك التقنية، أقليم كوردستان – العراق.
[2]جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية ، العراق.
(تاريخ القبول بالنشر: 8 كانون الاول 2014)

الخلاصة

يهدف هذا البحث إلى معرفة دور الإصلاحات السياسية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على عينة من دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، واعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليل الكمي(القياسي) لوصف طبيعة العلاقة بين المتغيرات. باستخدام النماذج الديناميكية (تحليل بيانات البانل) (*Dynamic Panel Data Models*) التي تمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية بالاستعانة ببرنامج (*Eviews 5.1*) ، واستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة *GLS* لتقدير معالم الانحدار، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها هي ان الدول ذات الأنظمة الديمقراطية قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكثر من الدول غير الديمقراطية. و أن الديمقراطية تمثل اكبر المتغيرات تأثيرا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع دول الشرق الأوسط واسيا الوسطى، كم و توصل البحث الى ان تقييد حرية الصحافة له تأثير سلبي على تلك التدفقات، في حين كان دور الحكم الصالح غير معنوي وسلبي.

الكلمات الدالة: *الإصلاحات السياسية ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، تحليل بيانات Panel ، الحكم الصالح .*

* **بحث مستل من أطروحة الدكتوراه للباحثة (نسرين مصطو مصطو) الموسومة (تأثير الإصلاحات الاقتصادية والسياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة من دول الشرق الأوسط وأسيا الوسطى للمدة (1999–2008) (دراسة قياسية) ، جامعة الموصل ،كلية الإدارة والاقتصاد.**

المقدمة

لم يعد النقاش اليوم سواء بين الأكاديميين او بين السياسيين على صعيد العالم بأسره يتمحور حول جدوى او عدم جدوى الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول بشكل عام والنامية منها على وجه الخصوص. بل اصبح الاهتمام ينصب على البحث عن ماهية السياسات والاصلاحات الواجب اعتمادها لاستقطاب راس المال الاجنبي وتفعيل الفوائد المتحققة منه في ظل بيئة دولية تتسم باحتدام التنافس الدولي على اجتذاب راس المال الاجنبي.

لقد ترسخت القناعة خلال العقود القليلة الماضية في ان الاستثمار الاجنبي المباشر يعد من افضل خيارات التمويل المتاحة وخاصة للدول النامية. كونه يسهم في غلق اربع فجوات مهمة هي فجوة المدخرات، وفجوة النقد الاجنبي، والفجوة التكنلوجية والمعرفية، والفجوة بين الايرادات والنفقات العامة. فضلا عن اسهامه وبشكل فاعل في تكوين فرص العمل والحد من مشكلة البطالة.

اعتمدت العديد من دول العالم النامي حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية خلال العقود الثلاث المنصرمة في محاولة منها لدمج اقتصاداتها بالمنظومة الاقتصادية العالمية، وتشجيع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إليها. والسؤال الذي يطرح نفسه: الى اي مدى نجحت الدول النامية، من خلال تبنيها تلك الاصلاحات، في ايجاد البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فيها؟ وما الأهمية النسبية

لتلك الإصلاحات في توطين الاستثمار الأجنبي المباشر فيها مقارنة بمزايا الاقتصاد الكلي الأخرى؟

ويهدف البحث إلى معرفة دور الإصلاحات السياسية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر ، وينطلق البحث من فرضية مفادها أن للإصلاحات السياسية تأثيراً أساسياً وايجابياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية. ويعد عامل جذب أكثر أهمية من امتلاك الدولة لمزايا الاقتصاد الكلي.

تم إتباع المنهج الوصفي والتحليل الكمي(القياسي) لوصف طبيعة العلاقة بين متغيرات الإصلاح السياسي ومزايا الاقتصاد الكلي للدولة بوصفها متغيرات مستقلة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بوصفه متغيراً تابعاً في دول الشرق الأوسط واسيا الوسطى البالغ عددها (٢٣) دولة للفترة الزمنية ١٩٩٩ – ٢٠٠٨. باستخدام النماذج الديناميكية (تحليل بيانات البانل) (*Dynamic Panel Data Models*) التي تمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية بالاستعانة ببرنامج (*Eviews 5.1*) ، واستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة *GLS* لتقدير معالم الانحدار الخطي المتعدد، كونها أفضل أساليب التقدير لبيانات السلسلة الزمنية مع البيانات المقطعية.

واستقيت المعلومات والبيانات من المصادر الرسمية المتمثلة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وتم تقسيم البحث إلى :

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: مفهوم الإصلاح السياسي

المبحث الثالث: توصيف متغيرات البحث

المبحث الرابع: البيانات ونطاق البحث

المبحث الخامس: الأنموذج المستخدم

المبحث السادس: تقدير وتحليل تأثير الإصلاحات السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى للفترة (١٩٩٩– ٢٠٠٨)

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTED) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من الاستثمار الدولي يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة فيه أو امتلاك مشروع في دولة أخرى، على أن تكون نسبة الملكية في الأسهم أو القوة التصويتية ١٠ % أو أكثر (١).

عانت اغلب الدول النامية من التحديات المتمثلة بعدم قدرتها على إيجاد مصادر تمويل غير تقليدية لتحريك عملية النمو الاقتصادي فيها. فقد سعت الدول النامية النفطية إلى تحسين مناخها الاستثماري ليكون جاذباً للاستثمارات الأجنبية وذلك ضمن إطار سياساتها الاقتصادية الرامية الى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي بوصفه المصدر الأساس للناتج المحلي والإيرادات العامة للدولة. اما الدول النامية غير النفطية التي اعتمدت لعقود كثيرة على القروض والمساعدات الرسمية المتأتية من الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية فقد أصبحت حاجتها ملحة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد أزمة الديون الخارجية وانحسار نشاط المصارف ومؤسسات التمويل الدولية ونتيجة لظهور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوصفها مصادر بديلة للتمويل والتي رافقت التغيرات الجديدة في البيئة الاقتصادية الدولية.

ويعد الاستثمار الاجنبي المباشر من افضل خيارات التمويل المتاحة وخاصة للدول النامية. كونه يسهم في غلق اربع فجوات مهمة هي فجوة المدخرات، وفجوة النقد الاجنبي، والفجوة التكنلوجية والمعرفية، والفجوة بين الايرادات والنفقات العامة. فضلا عن اسهامه وبشكل فاعل في تكوين فرص العمل والحد من مشكلة البطالة(٢).

و قد شهدت التوجهات إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر ثورة منذ تسعينيات القرن الماضي إذ بدأت الدول تتبنى منهجاً جديداً نحو النمو والتنمية يعتمد على تحرير الاقتصاد والاندماج في الاقتصاد العالمي وزيادة الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة واستبعاد النهج التنموي الخاضع لسيطرة الدولة. ويعزى ذلك الى أن العديد من الدول النامية أصبحت

تدرك أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وفائدته للدول التي يستقر فيها، فلم تعد السؤال المطروح هو السماح أو عدم السماح لتدفق رأس المال الأجنبي بالدخول إلى الدولة، بل أضحى السؤال هو كيفية جذب رأس المال الأجنبي(٣).

وحسب تقرير الاونكتاد الصادر عام ٢٠١٢ فأن الدول النامية قد استمرت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على المستوى العالمي بنسبة (٤٥ %) في عام ٢٠١١. وأن التدفقات إلى هذه الدول ارتفعت بنسبة (١١%) لتصل إجمالي التدفقات إلى ٦٨٤ مليار دولار للعام ذاته. إلا أن المخاوف مازالت قائمة بشان القيود التنظيمية، وأوجه المخاطر وعدم اليقين، وهشاشة البيئة الاقتصادية والسياسية في تلك الدول التي تعيق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(٤).

وفيما له صلة بالدول موضوع بحثنا فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها ٧٤٧٨٢ مليون دولار في العام ٢٠١٠. شكلت ٥% فقط من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، في وقت تضم فيه هذه المجموعة الدولية ماينا هز ١٠% من سكان العالم (٥).

المبحث الثاني: مفهوم الإصلاح السياسي

تتداول الأدبيات السياسية المعاصرة الإصلاح السياسي على انه مرتبط بمنظومة من المفاهيم كالديمقراطية والتعددية الحزبية وضمان تنافسية عادلة والإصلاح الدستوري والانتخابي وتحقيق الحريات المدنية والحقوق السياسية وحرية الإعلام فضلاً عن حزمة الإجراءات السياسية التي تشكل الانتقال إلى الأنموذج الجيد للحكم والتي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص.

وتعد المتغيرات السياسية من المتغيرات المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تلعب دورا مهما في رسم المناخ الاقتصادي بشكل عام والاستثماري بشكل خاص. لذا فان إصلاح البيئة السياسية مطلب مهم لجذب تلك الاستثمارات من خلال تحقيق استقرار سياسي في الدولة، وزيادة قدرتها على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية(٦).

وتنصرف مؤشرات الإصلاح السياسي الى ثلاث مجاميع أساسية:

أولاً:– الديمقراطية

تعرف الديمقراطية بأنها عبارة عن مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تدور حول الحرية وتتضمن مجموعة من الممارسات والإجراءات كالتمثيل السياسي العادل والانتخابات الحرة والحقوق المتساوية والحريات الفردية والمحاسبة والمساءلة وسيادة القانون والتسامح والحل السلمي للنزاعات(٧).

وبالرغم من وجود خلاف بين الآراء حول التأثير السلبي أو الايجابي للديمقراطية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الا ان الرأي الأكثر رجاحة في الدراسات التجريبية يشير إلى أن الدولة التي تسود فيها أجواء الديمقراطية تكون جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من الدول الأقل ديمقراطية أو غير الديمقراطية. لان توسيع وحماية الحريات المدنية والحقوق السياسية يؤدي إلى خلق بيئة آمنة ومستقرة تحث على العمل والادخار والاستثمار وتشجع المستثمر الأجنبي على الاستثمار داخل تلك الدول (8) .

رأي آخر مفاده أن الدول الأقل ديمقراطية تتلقى استثمارات أجنبية مباشرة أكثر من الدول الأكثر ديمقراطية. والسبب هو ان الديمقراطية تفرض قيودا على السياسيين تنعكس في إضعاف المركز الاحتكاري للشركات متعددة الجنسيات(9).

ثانياً:– درجة حرية الصحافة والإعلام

يقصد بحرية الصحافة والإعلام حرية التعبير وتداول المعلومات ومنع احتكار الدولة لوسائل الإعلام واستقلالية الصحافة والمؤسسات الإعلامية عن السيطرة الحكومية وعدم وجود رقابة على الصحافة والمؤسسات الإعلامية من خلال حرية النشر وتأسيس وسائل الأعلام من إصدار مطبوعات أو محطات إذاعية وتلفزيونية أو نوافذ الكترونية، وحرية التعبير من خلال وسائل النشر والإعلام أو منابر الخطابة أو البحث

العلمي، وحرية الوصول إلى المعلومات والبيانات الرسمية وغير الرسمية واستخدامها(10).

وتعد حرية الصحافة من المؤشرات الدالة على البيئة السياسية المستقرة التي تسود فيها الشفافية وحماية الحقوق. وتقديم إطار متكامل يساعد في إدراك المشاكل السياسية المعقدة وتحليلها وتفسيرها بشكل يمكن للجمهور فهمها لاتخاذ القرار المناسب من خلال إمداد المواطنين بالمعلومات الكاملة والصحيحة، فضلاً عن الدور الرئيس للصحافة والإعلام بتسليط الضوء على الفساد في أعلى المواقع. مع توافر الضمانات القضائية اللازمة لحصانة الصحفي ورجال الإعلام، وبالتالي خلق بيئة آمنة متوفرة عنها المعلومات التي على ضوئها سيقرر المستثمر الأجنبي الاستثمار أو عدمه(11).

ثالثاً:– الحكم الصالح

يعد مفهوم الحكم أوسع من مفهوم الحكومة لأنه يتضمن فضلاً عن عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة عامة، عمل جميع المؤسسات غير الرسمية ومنظمات المجتمع المدني فضلاً عن القطاع الخاص(١٢).

ويتخذ موضوع الحكم الصالح أهمية كبيرة على المستوى العالمي ويرتبط به نجاح أو فشل جهود أي دولة في تعزيز الديمقراطية وتعميم سيادة القانون. فضلا عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا بما في ذلك الحق في التنمية وإقامة بيئة اقتصادية سليمة(١٣).

يمارس الحكم الصالح دوراً كبيراً من حيث التأثير على مناخ الاستثمار والأعمال عبر رسم وتطبيق سياسة اقتصادية فاعلة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فضلاً عن أهمية تحسين الأداء ورفع القيود الثقيلة بما يكفل تخفيض كلف ومخاطر الاستثمار والأعمال، وكذلك تحسين مستوى الخدمات العامة التي تزيد من إنتاجية قطاع الأعمال(١٤).

ويقاس الحكم الصالح باستخدام المؤشرات الآتية:

١. **مؤشر درجة المشاركة والمساءلة:**

يشير إلى وجود نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة، ولمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والقدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة. وترتبط درجة المساءلة والمحاسبة بمدى سيادة القانون ولاسيما حيادية القوانين ومدى التزام المجتمع بها من خلال شفافية القوانين والسياسات(١٥).

٢. **مؤشر عدم الاستقرار السياسي والعنف:**

يعرف الاستقرار السياسي بأنه ظاهرة نسبية تشير إلى عملية التغيير التدريجي والمنضبط داخل النظام، من خلال قدرته على إدارة الصراعات والأزمات داخل المجتمع دون استخدام العنف إلا في أضيق الحدود(١٦).

ويعد دعم الاستقرار السياسي والأمني مطلبا مهما وحيويا لترسيخ مناخ آمن للاستثمارات، وان عدم الاستقرار السياسي يرتبط بعلاقة عكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر(١٧)

ان المستثمرين لن يقدموا على المخاطرة برؤوس أموالهم بوضعها في بيئة غير مستقرة لإدراكهم حجم المخاطرة التي قد تجعلهم يخسرون أموالهم المستثمرة. وعلى العكس يجد المستثمرون في البيئة السياسية المستقرة مصدر طمأنينة وثقة بان استثماراتهم وكذلك الأسواق التي يعملون فيها ستبقى مستقرة لفترة طويلة دون اهتزاز أو تغيير سلبي. وتعد هذه الثقة هامة، لأن المخاطرة بوضع رأس المال في استثمار أجنبي مباشر إنما تتطلب أفقا زمنياً طويل الأمد لكي يتمكن هذا الاستثمار من إدارة الأرباح المرجوة. ولا تعكس ثقة المستثمر نظرته لمناخ الاستثمار الجاري فقط بل أيضا توقعاته فيما يتعلق بالمستقبل السياسي والاقتصادي على المدى المتوسط والبعيد(١٨)

٣. **مؤشر فعالية مؤسسات الدولة**

يقيس هذا المؤشر كفاءة الأجهزة الحكومية أي نوعية الجهاز البيروقراطي وتكاليف المعاملات ودرجة استقرار الحكومة وجودة الخدمات العامة(١٩)

٤. **مؤشر نوعية التنظيم والضبط**

يقيس هذا المؤشر القيود التنظيمية المفروضة على قطاع الأعمال. ويعبر عن احتمالات اعتماد سياسات تدخل الدولة

في الأسواق كالتسعير، والأعباء الناجمة عن الضبط المفرط في أسس وشروط التجارة الخارجية وتأسيس مشروعاتها التجارية، فضلاً عن فرض قيود على الاستثمارات الأجنبية. هذه العوامل بمجملها تؤدي إلى تكريس السلبيات الإدارية على عملية التنمية في المجتمع وتتقاطع مع أي توجهات للإصلاحات الإدارية والاقتصادية المطلوبة للانفتاح على الاقتصاد العالمي ولجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة(٢٠)

٥. مؤشر سيادة القانون

يقيس هذا المؤشر القدرة على فرض العقود والالتزامات من خلال نظام قضائي مستقل ونزيه يضمن حقوقاً واضحة ومستقرة للملكية(٢١)

٦. مؤشر السيطرة على الفساد

يقيس هذا المؤشر الفساد بمختلف أشكاله، لاسيما فيما يتعلق باستغلال المنصب العام لتحقيق منافع شخصية.

ويتنازع تحليل تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية رأيان الأول يرى ان الفساد يترك آثارا سلبية على التنمية الاقتصادية لأنه يضيف إلى الاستثمارات كلف باهضة وتكاليف تحرف كل الخطط عن أهدافها، مما يخلق بيئة غير جاذبة للمستثمر الأجنبي. وهذا هو الراي الراجح والمعزز بنتائج الدراسات التجريبية.

فريق أخر يجد ان لفساد تأثير ايجابي على تدفقات راس المال الاجنبي المباشر. ذلك أن الشركات والمؤسسات الأجنبية التي تعاني من مشاكل سواء مالية أو فنية أو إنتاجية لا تتمكن من التنافس مع الشركات والمؤسسات الأجنبية الأخرى في الأسواق العالمية لذا تتجه إلى الاستثمار في بيئات يسود فيها الفساد بكافة أشكاله حتى تتمكن من العمل فيها دون حساب ودون منافسة(٢٢)

المبحث الثالث: توصيف متغيرات البحث

أولاً: المتغير التابع : الاستثمار الأجنبي المباشر FDI

يتمثل المتغير التابع في صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: المتغيرات المستقلة:

١. متغيرات مزايا الاقتصاد الكلي:

أ- مستوى النمو الاقتصادي: مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع أن تأثيره موجبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. لان زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعني ارتفاع الطلب الجاري أو الطلب الفعال على السلع والخدمات(٢٣)

ب- الموارد الطبيعية: معبراً عنها بصادرات الدولة من الطاقة بوصفها نسبة من إجمالي صادرات السلع. يتوقع أن يكون تأثيرها موجبا، لأن امتلاك الدول للموارد الطبيعية يعني إمكانية الحصول على المواد الأولية التي تحتاج إليها العملية الإنتاجية بسهولة أكثر من استيرادها من الخارج. فضلا عن إمكانات الاستثمار الأجنبي في قطاع التعدين ذاته(٢٤)

ت- حجم السوق: معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويتوقع أن يكون تأثيرهً موجبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يعكس حجم السوق المرتقب بالنسبة للمستثمر الأجنبي. ومع ذلك فقد لا يكون لهذا المتغير فعالية كبيرة اذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر موجها نحو التصدير(٢٥)

٢. متغيرات الإصلاح السياسي وهي :

أ- حرية الصحافة:

يستخدم هذا المؤشر (الذي يصدره بيت الحرية هي منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية تدعم وتجري البحوث حول الديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الإنسان، وتأسست منظمة بيت الحرية في أكتوبر تشرين الاول عام ١٩٤١) وتستخدم على نطاق واسع من قبل الحكومات والمنظمات الدولية والأكاديميين. تتراوح قيمة المؤشر بين (٠ – ١٠٠) وكلما اقتربت قيمة المؤشر من صفر كلما دل على حرية الصحافة. لذا فان المؤشر المستخدم فعليا في العمل التجريبي في دراستنا سيعبر عن درجة تقييد الصحافة.

ب- مؤشر الديمقراطية:

تم إعداد متغير الديمقراطية باستخدام كل من مؤشر الحقوق السياسية (PRI) Political Rights Index ومؤشر الحريات المدنية (CLI) Civil

Liberties Index الذي يصدرهما بيت الحرية (26)، فالحقوق السياسية التي يتضمنها هي: المشاركة بحرية في العملية السياسية، وحق التصويت، و وجود انتخابات ديمقراطية نزيهة وتنافسية. أما الحريات المدنية التي يتضمنها فتتمثل في حرية الرأي والتعبير والتعليم والعمل والتنقل والتملك والدين والاشتراك في الجمعيات السلمية وضمان حقوق الملكية وإدارة المصالح العامة للدولة مباشرة او من خلال ممثلين يتم اختيارهم اختياراً حراً (27)

وتتراوح قيمة كل من الحقوق السياسية والحريات المدنية بين ١ و ٧ وطبقا لهذين المؤشرين، فإن الدول التي تأخذ القيمة ١ تتمتع بأقصى درجة من الحريات المدنية والحقوق السياسية أي الأكثر تحرراً من الناحية السياسية، بينما الدول التي تأخذ القيمة ٧ فهي تتمتع بأدنى درجة من الحريات المدنية والحقوق السياسية. وبهدف قياس تأثير الديمقراطية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تم إعداد متغير الديمقراطية باستخدام الطريقة التي اعتمدها رودريك و وفق المعادلة الاتية:(٢٨)

$$DEMOCit = (14 - CLI it - PRI it) / 12$$

المؤشرات المستنتجة من المعادلة تمثل مؤشر الديمقراطية (DEMOCit) وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح. فالدول التي تأخذ القيمة صفر تكون في أدنى درجات الديمقراطية، أما الدول التي تأخذ قيمة مساوية للواحد فهي الدول التي تتمتع بأقصى درجة من الديمقراطية.

ت- مؤشر الحكم الصالح:

تم تركيب متغير واحد يعبر عن الحكم الصالح من المؤشرات الستة ألتي سبق الحديث عنها والتي تنحصر قيمها بين (- 2.5 و 2.5)، باستخدام التحليل العنقودي المستخدم من قبل برايد. على مرحلتين، في المرحلة الأولى يتم تكوين ثلاثة عناقيد، يتكون العنقود الأول من مؤشر الاستقرار السياسي، ومؤشر التمثيل والمساءلة ويسمي بعنقود الحكم السياسي. أما العنقود الثاني فيتكون من مؤشر فعالية الحكومة، ومؤشر نوعية التنظيم ويسمي بالحكم البيروقراطي. بينما يتكون العنقود الثالث من مؤشر حكم القانون، ومؤشر السيطرة على الفساد ويسمي بالحكم السياسي الاجتماعي. ولكون المؤشرات داخل كل عنقود متقاربة جدا من بعضها فيمكن استبدال مؤشر بمؤشر أخر داخل العنقود، لذا تم اعتماد مؤشر واحد داخل كل عنقود بأخذ القيمة الأعلى من بين المؤشرين، وبذلك يتبقى لدينا ثلاث مؤشرات. في المرحلة الثانية يتم ربط بين العناقيد الثلاثة من خلال أخذ الحد الأدنى من بين المؤشرات الثلاثة للحصول على درجة الحكم الصالح، والذي سيعتمد في التحليل(٢٩)

ويتوقع أن يكون للحكم الصالح تأثيراً ايجابياً على نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأن تحسين نوعية مؤسسات الدولة تضمن سلامة وأمان هذه الاستثمارات من خلال الاستقرار السياسي والسيطرة على الفساد وفعالية الحكومة وضمان سيادة القانون، وهذا ما أيدته دراسات كل من (Globrman & Shapiro, 2002) و (Asiedu , 2003)) و (Ismail , et.al, 2008) و (Ojode & Kwadwo, 2009) (٣٠)

المبحث الرابع: البيانات ونطاق البحث

لقد توفرت البيانات اللازمة لإجراء التحليل التجريبي عن ٢٣ دولة من دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وهي: الأردن والبحرين والجزائر والكويت والسودان والسعودية والمغرب واليمن وتونس وليبيا ولبنان وقطر وسوريا وعمان ومصر وموريتانيا وأذربيجان وطاجاكستان وباكستان وجورجيا وقيرغستان وإيران وأرمينيا.

تم الحصول على بيانات متغيرات مزايا الاقتصاد الكلي للدول للفترة ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٨ من قاعدة بيانات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، أما متغيرات الإصلاح السياسي فقد تم الحصول على بياناتها من موقع بيت الحرية. وجدير بالذكر بان الحكومات في جميع تلك الدول قد تبنت إصلاحات اقتصادية وسياسية في السنوات الأخيرة وأصدرت

تشريعات هادفة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لحاجتها إلى التمويل الخارجي لتحقيق التنمية فيها(٣١).

المبحث الخامس: الأنموذج المستخدم

لغرض بيان تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع فقد تم اعتماد نماذج بيانات البانل Panel Data. وقد اكتسبت نماذج بيانات البانل في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيرًا خصوصاً في الدراسات الاقتصادية، نظرًا لأنها تأخذ بنظر الاعتبار اثر تغير الزمن واثر الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء في البيانات المعتمدة في التحليل(٣٢)

وتبرز أهمية استخدام بيانات البانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف بين مفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية. إذ إن إهمالها يقود إلى تقديرات متحيزة وغير متسقة مثل الحالة الاقتصادية المحلية واللغة والثقافة والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص المقطعية التي تنفرد بها كل دولة عن الدول الأخرى، فضلاً عن تلك العوامل التي تتغير عبر الزمن مثل التطور التكنولوجي والمؤسسي وتغير السياسات الاقتصادية والتجارية وغيرها، ولكن هذه الآثار تكون ثابتة في الأجل القصير أو على الأقل خلال فترة الدراسة. ويتم التعامل مع هذه الآثار(المقطعية μi) و (الزمنية γt) إما بوصفها آثاراً ثابتة باستخدام أنموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model)، أو بوصفها آثاراً عشوائية باستخدام أنموذج الآثار العشوائية. (Random Effects Model) (٣٣).

وعندما تكون المشاهدات المقطعية مقاسه للفترات الزمنية نفسها عندئذ يطلق عليها بيانات البانل المتزنة (Balanced Panel Data)، أما عندما تكون المشاهدات المقطعية مقاسه لفترات زمنية مختلفة في هذه الحالة يطلق عليها بيانات البانل غير المتزنة (Unbalanced Panel Data)

وسيتم الاختيار بين ثلاث نماذج لبيانات البانل هي: (٣٤)

أنموذج الانحدار المجمع (PRM) Pooled Regression Model

أنموذج الآثار الثابتة (FEM) Fixed Effects Model

أنموذج الآثار العشوائية (REM) Random Effects Model

وللتوصل إلى الأنموذج الأكثر ملائمة لبيانات البحث والذي يعطي نتائج صحيحة ودقيقة يتم تطبيق اختبارين : أولهما هو اختبار مضاعف لاجرانج (LM) من أجل الاختيار بين PRM و FEM و REM . والثاني اختبار هوسمان (Hausman) H ويستخدم من أجل الاختيار بين REM وFEM . (٣٥)

وتتمثل منهجية البحث في استخدام منهج السلاسل الزمنية المقطعية المتوازنة Balanced Panel Data Method ، بتطبيق أسلوب الانحدار الخطي المتعدد Linear Multiple Regression واستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS لتقدير معالم هذا الانحدار(٣٦)

إن طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) Generalization Least Squares تعطي وزناً اكبر للمشاهدات المأخوذة من المجتمعات ذات التباين الأقل (تباين قيم الخطأ العشوائي Ui) عن تلك التي تأتي من مجتمعات ذات تباين أكبر. وبالتالي الحصول على أفضل تقديرات خطية غير متحيزة BLUE. وهذه الدقة لا تتوفر عند محاولة استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS. لاسيما في حالة وجود مشكلة اختلاف قيم التباين لكل خطأ عشوائي (37).

وتعد GLS طريقة بديلة لـ OLS ولاسيما عندما يعاني الأنموذج المقدر حسب طريقة OLS من مشكلة الارتباط الذاتي لغرض تطبيقها والحصول على تقديرات تخلو من الارتباط الذاتي بين مشاهدات المتغير العشوائي(٣٨)

المبحث السادس: تقدير وتحليل تأثير الإصلاحات السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول

الشرق الأوسط وآسيا الوسطى للفترة (١٩٩٩-٢٠٠٨)

تناول هذا الجزء تأثير الإصلاحات السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. قسمت مجموعة الدول والبالغ عددها ٢٣ دولة إلى مستوردة للنفط وهي (سوريا، المغرب، مصر، باكستان، الأردن، تونس، طاجاكستان، قيرغستان، لبنان، موريتانيا، أرمينيا، جورجيا)، ومصدرة للنفط وهي (إيران، الجزائر، السعودية، السودان، كازاخستان، اليمن، أذربيجان، الكويت، ليبيا، عمان، البحرين). وأجري هذا التقسيم للوقوف على ما إذا كان امتلاك الدولة للنفط وغيرها من مزايا الاقتصاد الكلي مع إجراء إصلاحات سياسية يعد عامل جذب أكبر لتلك الاستثمارات.

تمت المفاضلة بين النماذج الثلاثة للبانل PRM و FEM و PEM باستخدام مضاعف لاجرانج (LM) لمعرفة الأنموذج الأكثر ملائمة لبيانات البحث، ولمعرفة وجود فروق أو اختلافات بين الدول المكونة للعينة محل البحث(٣٩)

ومن أجل الاختيار بين أنموذج الآثار الثابتة FEM وأنموذج الآثار العشوائية REM والذي ينبغي اختياره واستخدامه في التقدير والتحليل اجري اختبار (H) باستخدام اختبار χ^2 الذي يعتمد على إحصائية Wald(٤٠)

تبين من نتائج اختبار مضاعف لاجرانج للدول المستوردة للنفط، أن القيمة الإحصائية لـ LM والبالغة (6.67) تشير إلى إن أنموذجي FEM و REM أفضل من أنموذج PRM من خلال مقارنة القيمة المحسوبة لـ LM مع القيمة الجدولية لمربع كأي والبالغة (٣.٨٤) عند مستوى معنوية ٥ % ودرجات حرية واحد، مما يدل على وجود معنوية إحصائية لهذا الاختبار. بمعنى أن هناك فروق أو اختلافات واضحة بين الدول المكونة للعينة محل البحث.

واستناداً إلى اختبار (H) وبعد استبعاد نموذج انحدار المجمع PRM ، تبين أن القيمة المحسوبة لإحصائية χ^2 بلغت (٦٧.٨٤) وهي أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية ١%، مما يدل على أن أنموذج FEM هو الأنموذج الأفضل للدول المستوردة للنفط.

أما بالنسبة للدول المصدرة للنفط تبين من القيمة الإحصائية لـ LM والبالغة (6.11) وهي ذات معنوية إحصائية استناداً إلى القيمة المحسوبة لـ LM مع القيمة الجدولية لمربع كأي والبالغة (٣.٨٤) عند مستوى معنوية ٥ % ودرجات حرية واحد، ويعني ذلك أن FEM و REM أفضل من أنموذج PRM .

وتبين من نتائج اختبار (H) وبعد استبعاد نموذج انحدار المجمع PRM أن القيمة المحسوبة لإحصائية χ^2 بلغت (٢٧.٥١) وهي أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية ١% يدل على أن أنموذج FEM هو الأنموذج الأفضل للدول المصدرة للنفط.

أولاً: تقدير وتحليل تأثير الإصلاحات السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المستوردة للنفط

تم استخدام طريقة أوزان المربعات الصغرى المعممة EGLS لتقدير معالم الانحدار الخطي المتعدد. والجدول (١) يوضح نتائج تقدير تأثير الإصلاحات السياسية على نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويبين اختبارF ارتفاع المعنوية الإحصائية للأنموذج، وهذا يعني ملائمة الأنموذج في شرح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين متغيرات الإصلاح السياسي. ولكن قيمة معامل التحديد تشير إلى أن ما نسبته ٣١ % فقط من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر تعود إلى متغيرات الإصلاح السياسي ومزايا الاقتصاد الكلي للدولة المدرجة في هذا الأنموذج المقدر. وتبين من خلال إحصائية دربن واطسون والبالغة قيمتها (1.56) أنها تقع ضمن المنطقة الحرجة.

تبين أن لمتغير الديمقراطية تأثير معنوي موجب على متغير الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. في حين لم يظهر لمؤشر الحكم الصالح وتقييد الصحافة تأثير يذكر على تدفقات الاستثمار الأجنبي في هذه المجموعة.

أما فيما يتعلق بتأثير متغيرات مزايا الاقتصاد الكلي للدولة ، فالنتائج تظهر عدم معنوية تأثير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والموارد الطبيعية على نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر. في حين كان للناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن حجم السوق تأثيرا معنويا بسيطا على تلك التدفقات .

الجدول (١): نتائج تقدير آثر الإصلاحات السياسية على نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الشرق الأوسط واسيا الوسطى المستوردة للنفط للفترة (١٩٩٩ – ٢٠٠٨)

Dependent Variable: Y

Method: Panel EGLS (Cross-section weights)

Sample: 1999- 2008

Cross-sections included: 12

Total panel (balanced) observations: 120

Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
درجة حرية الصحافة	0.04	0.06	0.7	0.48
الديمقراطية	15.9	4.3	3.7	0.0004
الحكم الصالح	-1.5	1.2	-1.3	0.2
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	0.07	0.1	0.7	0.47
الموارد الطبيعية	0.01	0.02	0.5	0.63
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	0.0003	0.00008	3.8	0.0002
C	-7.9	4.7	-1.7	0.096
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.31	F-statistic		8.4
Adjusted R-squared	0.27	Prob(F-statistic)		0.00
S.E. of regression	3.8	Durbin-Watson stat		1.56

ثانياً: تقدير وتحليل تأثير الإصلاحات السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المصدرة للنفط

تم تقدير الانموذج القياسي ذاته باستخدام بيانات دول الشرق الاوسط واسيا الوسطى المصدرة للنفط، وقد أكتشفنا من خلال مصفوفة الارتباط وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين مؤشر الحكم الصالح وبين الناتج المحلي الإجمالي، إذ لوحظ أن مؤشر الحكم الصالح مرتبط بمتغير الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة ٨٠ %، ولمعالجة هذه المشكلة تم حذف متغير الناتج المحلي الإجمالي، ذلك أن متغير الحكم الصالح هو من المتغيرات الأساسية المراد قياس تأثيرها.

و يبين الجدول (٢) نتائج تقدير تأثير الإصلاحات السياسية على نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأوضحت التقديرات بأن قيمة (D.W) تقع ضمن المنطقة الحرجة، كما وأكدت قيمة اختبار F معنوية الأنموذج المقدر. في حين بينت قيمة معامل التحديد المعدل أن متغيرات النموذج تسهم في تفسير ٥٩% من التغيرات في نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول.

تبين من نتائج تقدير الأنموذج وجود تأثير سالب ومعنوي لدرجة تقييد الصحافة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. بمعنى أن منح المزيد من حرية الصحافة سيجلب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المجموعة.

كذلك كان لمعامل الديمقراطية تأثير موجب ومعنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما مؤشر الحكم الصالح فقد أظهرت النتائج أن له تأثير سالبا ذا دلالة معنوية على نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر. هذه النتيجة تعزز فرضية أن الشركات الأجنبية الصغيرة التي لا تتمكن من التنافس مع الشركات الكبرى في الأسواق العالمية تتجه إلى الاستثمار في بيئات يسود فيها الفساد حتى تتمكن من العمل فيها دون حساب ودون منافسة.

وفيما يتعلق بمزايا الاقتصاد الكلي فقد وجدنا أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير معنوي التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. في حين كان للموارد الطبيعية تأثير معنوي موجب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. هذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن امتلاك الموارد الطبيعية يعد عامل جذب مهم للاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن تبين من قيمة هذا المعامل والبالغة (0.05) بأن تأثيره ضئيل على هذه التدفقات مقارنة بمؤشر الديمقراطية، مما يؤشر انه ليس من العوامل الأساسية للجذب.

الجدول (2): نتائج تقدير آثر الإصلاحات السياسية على نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الشرق الأوسط واسيا الوسطى المصدرة للنفط للفترة (١٩٩٩ – ٢٠٠٨)

Dependent Variable: Y

Method: Panel EGLS (Cross-section weights)

Sample: 1999- 2008

Cross-sections included: 11

Total panel (balanced) observations: 110

Linear estimation after one-step weighting matrix

White diagonal standard errors & covariance (no d.f. correction)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
درجة حرية الصحافة	-0.08	0.03	-2.44	0.02
الديمقراطية	10.71	5.59	1.92	0.06
الحكم الصالح	-2.44	1.28	-1.90	0.06
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	-0.01	0.03	-0.35	0.73
الموارد الطبيعية	0.05	0.02	3.08	0.003
C	3.30	2.41	1.37	0.17
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.65	F-statistic		11.58
Adjusted R-squared	0.59	Prob(F-statistic)		0.00
S.E. of regression	4.56	Durbin-Watson stat		1.21

خلاصة البحث

أولاً: الاستنتاجات:

١. تبين بان الدول ذات الأنظمة الديمقراطية قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكثر من الدول غير الديمقراطية. وتبين أن الديمقراطية تمثل اكبر المتغيرات تأثيرا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع دول الشرق الأوسط واسيا الوسطى.

٢. ظهر أن لتقييد حرية الصحافة تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة الدول المصدرة للنفط. ومن ثم فان المزيد من حرية الصحافة سيعطي حافزا للمزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣. وتبين أيضاً عدم معنوية تأثير مؤشر الحكم الصالح في مجموعة الدول المستوردة للنفط على نسبة تدفقات الاستثمار ألأجنبي المباشر. بل ظهر تأثيره السالب على نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المصدرة للنفط. مما يؤشر غلبة استثمارات الشركات الضعيفة على المستوى العالمي. أو إن استثمارات تلك الشركات هي بغرض غسيل الأموال حيث توفر الدول الفاسدة بيئة مناسبة للشركات الوهمية. وهذه تعد نتيجة مهمة ينبغي الوقوف عندها من قبل الدول النامية.

٤. الموارد الطبيعية تعد من المتغيرات المهمة إحصائيا وضعيفة التأثير اقتصاديا في اجتذاب رأس المال الأجنبي في الدول المصدرة للنفط. وهذا نتيجة طبيعية إذا كانت الاستثمارات الأجنبية متوجهة نحو صناعة التعدين أو أنها تستخدم مصادر الطاقة المحلية بشكل كبير. في حين انعدم تأثيرها في الدول المستوردة للنفط.

٥. لم يكن النمو الاقتصادي من ضمن العناصر الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في أي من مجموعتي الدول. بينما كان لحجم السوق الأثر الإحصائي الأهم، والاقتصادي الأضعف في مجموعة الدول المستوردة للنفط.

ثانياً: التوصيات

١. الاستمرار في نهج الإصلاح السياسي لخلق مزيد من التحسن في مناخ الاستثمار وتحقيق بيئة استثمارية أمنة ومستقرة.

٢. الاهتمام البالغ بانتقاء الشركات الأجنبية الكفوءة والموثوق بها عالميا لتجنب عمليات الفساد وغسيل الأموال.

المصادر والهوامش:

1. UNCTED , 1999 , World Investment Report. P4
2. Khan , Muhammad,(2007), Foreign Direct Investment and Economic Growth : The Role of Domestics Financial Sector , Pakistan Institute Of Development Economics , Islamabad , Working Papers 18.p 9

٣. مركز المشروعات الدولية الخاصة، (٢٠٠٤)، الاستثمار الأجنبي المباشر، واشنطن، www.cipe.org. ص ٥

4. UNCTAD,(2012), World Investment Report. P 3
5. World Bank, (2012), World Bank Indicators
6. Parter , Stephen ,(2002) , A Center for International Environmental Low Issue Brief for the world Summit on Sustainable Development, http://www.iisd.org. pp10-11

٧. كريم ، حسن ، (٢٠٠٤) ، مفهوم الحكم الصالح، (في) إسماعيل الشطي وآخرون، (الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٩٧، بيروت. ص ٥٢

8. Biglaiser, Glen and DeRouen, Jr,(2005), The Effect of Democracy on US Foreign Direct Investment, Washington University, Washington www.ssrn.org. p15

9. Mathur , Mathur and Singh , Kartikeya ,(2007), Foreign Direct Investment, Corruption, and Democracy , American Enterprise Institute for Public Research , AEI WORKING PAPER 135 , www.aei.org .p 998

١٠. الشطي ، إسماعيل ، (٢٠٠٢) ، الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، مركز المستقبل العربي ، العدد ٣١ ، السنة ٢٧ . الكويت . ص ١١٠

١١. لآري دياموند ، (٢٠٠٤) ، حتمية الحكم الديمقراطي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن ، www.cipe.org. ص ٢٢

١٢. يونس ، مفيد ذنون ، (٢٠٠٩) ، التنمية الاقتصادية والمواطنة ودور مؤسسة الحكم، مجلة دراسات إقليمية ، جامعة الموصل ، العدد ١٣ ، السنة الخامسة. ص ١٢٧

١٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ . ص ١٠١

14. Ojede , Lucy, et.al ,(2009) , The Effect of Governance Quality on , Foreign Direct Investment Flows in to Sub-Saharan Africa , The Journal of International Management Studies , Vol 4 , Number 2 .p 222

١٥. سوليفان ، جون ، (٢٠٠٤) ، الحكم الصالح المكون الرئيسي للإصلاح الاقتصادي والسياسي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، واشنطن ، www.cipe.org. ص ص ١٦-١٧

١٦. الرشواني ، منار محمد ، (٢٠٠٣) ، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، العدد ٨٦ ، أبو ظبي . ص ص ٣٤-٣٥

17. Sun , Xiaolum , 2002, Foreign Direct Investment and Economic Development, www.unpanl.un.org/intradoc/groups/public/docment/UN. p 12

١٨. مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصدر سابق. ص ٣٣

١٩. الشهوان ، نوفل قاسم علي ، (٢٠٠٨) ، مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية، مجلة دراسات إقليمية ، جامعة الموصل ، المجلد الخامس ، العدد ١٠. ص ٥٩

٢٠. الجميل ، سرمد كوكب ، (٢٠٠٦) ، معايير الحكم الصالح في بيئات الأعمال حال الدول العربية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان ٣٦-٣٧ ، السنة الثالثة ، مصر. ص ٨٧

٢١. الهيتي ، نوزاد عبد الرحمن ، (٢٠٠٦) ، الحكم الصالح في الوطن العربي قراءة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد ٢٩ ، السنة الرابعة ، www.ulum.n1 .ص ٢-٣

٢٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤ . ص ٤

23. Biglaiser, Glen and DeRouen, previous reference . p18

24. Asiedu, Elizabeth ,(2003), Policy Reform and Foreign Direct Investment to Africa: Absolute Progress but Relative Decline , journal Development Policy Review and in the edited volume Saleh Nsouli ,(http://people.ku.edu/~asiedu/)

25. Porzecanski, Roberto and Gallagher, Kevin, 2007 , Economic reform and foreign direct investment in Latin America: a critical assessment , Progress in Development Studies 7, 3 , Boston.

26. Meek , N,(2003), Economic Freedom , Civil Reform and Material Prosperity : An International Correlation Study, (http://www.libertarian.co.uk/lapubs/polin 183.pdf) .p 1

27. Barro , R.,(1999), Determinants of Economic Growth : Implication of the Global Evidence for Chile , (www.economic.puc.cl). p454

28. Rodrik , D.,(1998) , Democracies Pay Higher Wages, ksg.harvard .edu. p 6

29. Baird, Ryan,(2008), Does Democracy Matter? Foreign Direct Investment, Governance, and Regime Type

,International Studies Association Conference, Arizona. p14-17

30. Globerman, Steven and Daniel Shapiro,(2002), Global Foreign Direct Investment Flows : The Role of Governance Infrastructure , World Development Vol. 30, No. 11, Printed in Great Britain , www.elsevier.com/locate/worlddev

- Ismail Adelopo, et.al,(2008), Impact of Corporate Governance on Foreign Direct Investment in Nigeria, Leicester Business School, De Montfort University, Leicester.

31. , http://data.albankaldawli.org/indicator

٣٢. العبدلي ، عابد بن عابد ، (٢٠١٠) ، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام تحليل البانل ، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية ، مجلد ١٦ ، العدد ١ ، جدة ، www.drabid.net..ص ص ١٧-١٨

33. Hsiao C.,(2003), Analysis of panel Data, Cambridge University Press, Cambridge, Klevmarken, N. A. Panel Studies: What can we learn from them? Introduction, European Economic Review, www.ssrn.org . p523-529

٣٤. الجمال ، زكريا يحيى ، (٢٠١٢) ، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية ، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية ، العدد ٢١ ، جامعة الموصل .

٣٥. الشوربجي، مجدي ، (٢٠١١) ، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية ، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر.ص ص ١٤-١٥ (www.univ-chlef.dz/RENAF/Articles_Renaf_N_06/article_08.pdf)

36. Beasley , Mark ,(2008), Seemingly Unrelated Regression (SUR) Models as a Solution to Path Analytic Models with Correlated Errors , Multiple Linear Regression Viewpoints, Vol. 34(1). www.ssrn.org. p1-4

37. Parks , R.,(1967) , Efficient estimation of a system of regression equations when disturbances are both serially and contemporaneously correlated, JASA , Vol.62 , No.318. p 500-509

٣٨. ألحسناوي ، أموري هادي كاظم ، (٢٠٠٢) ، طرق القياس الاقتصادي ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان . ص ٢١٣

39. Breusch , T. and Pagan , A.,(1980), The Lagrange Multiplier Test and its Application to Model Specification in Econometrics, The Review of Economic Studies ,Vol.47 , No.146, .p 239-253

- Nielsen, F. and Gaddy, G. ,(1999) , Pooled Time Series of Cross Sections, http://www.unc.edu/~nielsen/soci209/s1/s1.htm. p 2-3

40. Hausman, J.,(1978), Specification Test in Econometrics, Econometrica, Vol.46.p1251-1271

کورتی:

ئارمانجا ڤێ ڤەکولینێ زانینا رولێ چاکسازیا پولیتیکی ل گەشەپێدانا بەرەوهینا بیانی یا راستەوخو سەر نمونەیەك ژ وەلاتین روزهەلاتا ناقین و ئاسیا ناقەراست، بشێوازێ باسکرنێ و شروڤەکرنا بری (ستاندارد) بو دیارکرنا شێوازێ پەیوەندی یێ ناڤبەرا گهورینەرا دا، بریکا بکارهینانا نمونێن داینەمیکی (شروڤەکرنا پێزانینێن داینەمیکی) (*Dynamic Panel Data Models*) ئەوا تێکەلی یێ ناڤبەرا پێزانینێن زنجیرێن کاتی و پێزانینێن برگێن پانی بهاریکاریا پروگرامێ (*Eviews 5.1*) و بکارهینانا ریکا چارگوشێن بچیکێن گشتی *GLS* بو هەلسەنگاندنا رەفتاریّ ریگریشنێ (Regression). ڤەکولین کەهشتە کومەلەك ئەنجامان ییّن ژ هەمیان گرنکتر ئەوە بو کو وەلاتێن خودان سیستەمێن دیموکراسی شیان هەنە بو ڤەکێشانا بەرەوهینانا بیانی یا راستەوخو بشێوەیەکی مەزنتر ژ وەلاتێن نە دیموکراسی، هەر وەسا دیموکراسی مەزنترین کاریگەری ل سەر نافهاتنا بەرەوهینانا بیانی یا راستەوخو ل هەمی وەلاتێن روژهەلاتا ناڤین و ئاسیا ناڤەراست، هەر وەسا ڤەکولین گەهشتە ئەنجاما هندێ کو کێمکرنا ئازادیا روژنامەڤانیێ کاریگەریەك نێگاتیڤ ل سەر ڤان نافهاتنا هەیە، ل دەمەکێدا کو رولێ حوکمرانیا باش ئایەخی و نیگاتیڤ بو.

Political reforms and its role in stimulating foreign direct investment application on a sample of the Middle East and Central Asia Countries

Abstract:

This research aims to find the role of political reforms to stimulate foreign direct investment application on a sample of countries in the Middle East and Central Asia, adopted a descriptive approach to research and quantitative analysis (standard) to describe the nature of the relationship between the variables. Using dynamic models (Panel data analysis) (Dynamic Panel Data Models) that blends time-series data with the data cross-sections using the program (Eviews 5.1), and use the method of least squares generalized GLS to estimate the parameters of the gradient, and research has come to a set of conclusions, the most important is that the states with democratic regimes capable of attracting foreign direct investment more than non-democratic countries. And that democracy represents the biggest variables impact on FDI flows in all the countries of the Middle East and Central Asia, and how much research found that restricting the freedom of the press has a negative effect on those flows, while the role of good governance is a significant and negative

Key words: *political reforms, foreign direct investment, data analysis Panel, good governance.*